تسلم رسالة نصية فوقع ضحية للنصب والاحتيال

احتال بائعان آسيويان على مقيم عربي بالاستيلاء على مبلغ ٨٥٠ دينارا من حسابه البنكي، حيث استعملا التوقيع الإلكتروني الخاص بالمجني عليه وهو رمز التحقق الخاص بالبطاقة البنكية، للاستيلاء على مبلغ مالي.

وشهد المجني عليه في تحقيقات النيابة العامة بأنه تلقى على هاتفه النقال رسالة نصية تنتحل فيها صفة شركة بنفت زورًا وقد أرفق بالرسالة رابطا إلكترونيا فولج عليه وعلى صفحة طلبت بياناته الشخصية والبنكية فزود الخانات بتلك البيانات بما فيها رموز التحقق ولكنه وقع ضحية للنصب والاحتيال بعد أن تبين خصم مبلغ من حسابه البنكي قوامه ٨٥٠ دينارا.

وخلال التحقيقات تم الاستعلام من بنكين عن المعاملة وتبين أن المستفيد هما المتهمان، كما تبين بمباشرة التحريات أن المتهمين من أصحاب الاسبقيات في قضايا مماثلة وأنهما احتالا للاستيلاء على أموال المجني عليه في مواقع الاحتيال الالكتروني بالتعاون مع أشخاص خارج مملكة البحرين لتنفيذ ذلك العمل الإجرامي وأنهما منظمان مع شبكة تدار من هناك، ويتمثل دورهما في تسلم أموال وإرسالها إلى خارج مملكة البحرين، علمًا أن هذه الأموال أدوات الجريمة. وقد تبين أن المبلغ بعد الاستيلاء عليه انتقل إلى الحساب البنكي للمتهم الأول ثم إلى الحساب الأخير للمتهم الثاني.

وقال المتهم الأول بتحقيقات النيابة العامة إنه على علاقة مع المتهم الثاني وإنه سلم حسابه البنكي واستعمله في تسلم مبالغ مالية. كما ثبت بخطاب البنكين أن المبالغ المالية المستولى عليها دخلت حسابات المتهمين.

وقضت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى في معارضة مدانين آسيويين بجرائم التوقيع الإلكتروني والاحتيال الإلكتروني استوليا على ٨٥٠ دينارا من حساب بنكي للمجني عليه بالتأجيل إلى جلسة ١٢ أغسطس المقبل للحكم.

وكانت المحكمة قد حكمت غيابيًا بمعاقبة المتهمين بالسجن مدة ٣ سنوات وغرامة ألف دينار لكل منهما عما أسند إليهما من اتهام وأمرت بإبعادهما نهائيا عن البلاد بعد تنفيذ العقوبة.

الثقافة الأمنية

«حماية الأطفال من الابتزاز في الفضاء الإلكتروني»

قد يتعرض الأطفال للاستغلال والابتزاز خلال استخدامهم للفضاء الالكتروني عند استخدامهم للألعاب الالكترونية وتصفح المواقع على الانترنت، حيث يتبع الجناة طرق متنوعة ومتغيره للتهديد أو الإكراه لإجبار الضحايا للقيام بتصرفات معينة مثل دفع المال أو الكشف أو مشاركة معلومات حساسة أو غيرها من الأمور التي تلحق ضرراً جسيما بالطفل وأسرته.

وفيما يتعلق بالنصائح الموجهة لتأمين التوعية اللازمة للأطفال وأولياء أمورهم لمواجهة ومكافحة الجرائم الالكترونية الموجهة ضد الأطفال، فهي تتمثل في:

ضرورة متابعة ولي الأمر لأبنائه وتوعيتهم ومتابعتهم.

عدم التعاطي مع الغرباء في وسائل التواصل الاجتماعي.

تحقق ولي الأمر من كافة برامج التواصل الاجتماعي قبل تثبيت التطبيق على جهاز الطفل.

اختيار التطبيقات المفيدة للطفل وتثبيتها على الأجهزة الذكية.

تحميل تطبيقات مراقبة الأجهزة الذكية للأطفال مما يساعد الاباء على معرفة ما يقوم به الأطفال في أجهزتهم.

رصد أي تغيير فكري أو سلوكي على الطفل وذلك لاتخاذ الإجراء اللازم وتوجيهه.

تقديم بلاغ لدى الجهات المعنية في حال وقع الطفل ضحية لأحد جرائم الفضاء الالكتروني.

طلب المساعدة من شخص موثوق لديك مثل والديك أو أحد أفراد أسرتك المقربين أو شخص بالغ تثق به.

التواصل فورا مع الوحدة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات قانونية تحفظ حقوق الطفل.

مواصلة متابعة الطفل وتوعيته باستمرار حول أي إساءة لاستخدام البرامج أو التطبيقات أو حتى الألعاب الالكترونية. المطالعة والتثقيف المستمر حول كل ما يستحدث بشأن البرامج والتطبيقات الموجهة إلى الطفل عبر الفضاء الالكتروني. وللتواصل مع الوحدة فانه من خلال الخط الساخن ٩٩٢ للإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي الالكتروني، ومن خلال البريد الإلكتروني cpcu@interior.gov أو الحضور الشخصي إلى مكتب وحدة حماية الطفل في الفضاء الالكتروني، بمبنى الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والالكتروني الكائن بمنطقة العدلية.

بريد إلكتروني يوقع فني أسنان آسيويا مزورا

كشف بريد إلكتروني عن آسيوي خمسيني زاول مهنة فني أسنان مدة ١٧ عاما برخصة طبية حصل عليها بشهادة مزورة.

وكانت الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية قد تسلمت في غضون أبريل ومايو ٢٠٢٢ بريدا إلكترونيا من آسيوي مفاده أن شهادة المتهم مزورة وبناء عليه تم الاستعانة بشركة للتأكد من صحة شهادته العلمية وأفادت بأنها مزورة، مضيفة أن المتهم قام بتقديم شهادات للهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية في غضون ٢٠٠٦ وبناء على تلك الشهادات تم إصدار رخصه مزاولة مهنة فني أسنان له في عام ٢٠٠٧ واستمر المتهم في تجديد ترخيصه حتى إصدار آخر ترخيص في ١٣ مايو ٢٠٢٢.

وقد اعترف المتهم بتحقيقات النيابة العامة بما نسب إليه وأقر بأنه من أجل حصوله على رخصة فني أسنان فإن المتطلب الأساسي لهابأن يكون الشخص حاملا لشهادة جامعية، مضيفًا أنه في عام ٢٠٠٤ أو ٢٠٠٥ طلب من صديقه في دولته الآسيوية أن يسلمه شهادة جامعية وقام بملء استمارة ودون فيها بيانات مخالفة للحقيقة بأنه حصل على شهادة دبلوم فني أسنان من جامعة وأرفق في طياتها صورة منها وبناء على ذلك تم إصدار رخصة فني أسنان له من وزارة الصحة مدة سنة ومن ثم استمر بتجديد الرخصة حتى عام ٢٠٢٢ ومن بعدها تم اكتشافه من قبل الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية وتم استدعاؤه وبسؤاله عن تلك الشهادة تمسك بصحتها، وثبت بتحقيقات النيابة العامة أن الشهادة العلمية وكشف الدرجات اللذين تم تقديمهما لوزارة الصحة مزوران وبموجب ذلك صدر للمتهم رخصة فني أسنان.

فيما وجهت النيابة العامة إلى المتهم الآسيوي أنه من عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠٢٢ حرف في نظام تقنية المعلومات الخاص بمكتب التسجيل والترخيص التابع لوزارة الصحة من خلال تحريف نموذج التجديد المتضمن ما يفيد قيامه بمزاولة مهنة فني أسنان على خلاف الحقيقة حال كون الترخيص الصادر له مزورا.

وقد أجلت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى في جلسة يوم الاثنين الموافق ١٢ أغسطس المقبل للحكم.

وكانت وكيلة الدفاع عن المتهم قد قدمت مرافعتها في الجلسة الماضية وأشارت فيها إلى أن المتهم لا يقوم بأي إجراء طبي على المرضى، إذ إنه يقوم بمعاونة الطبيب وإعداد قوالب الأسنان فقط، فيما اعترف المتهم في جلسة سابقة بما أسند إليه من اتهام.

غدا النظر في معارضة مدان بالاعتداء على آخر

أجلت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى معارضة مدان بالاعتداء مع آخر مجهول على سلامة جسم المجني عليه إلى جلسة غد الأحد (٢٨ يوليو) للاطلاع والرد وإخلاء سبيل المتهم.

وكانت المحكمة قد حكمت على المتهم بالسجن ٣ سنوات وإلزام المتهم بتقديم تعويض قدره ٥٠٠١ دينار للمدعي بالحق المدني.

ووجهت النيابة العامة إلى المتهم وآخر مجهول انهما في ٢٦ ابريل ٢٠١٩ اعتديا على سلامة المجني عليه وأحدثا به الإصابات الموصوفة في تقرير الطب الشرعي وقد أفضى الاعتداء إلى تخلف عاهة مستديمة قدرها ٢٠% بأن قام المتهم بضرب المجني عليه بأداة على رأسه.

وتعود تفاصيل الواقعة التي حدثت في أحد فنادق الجفير إلى أن المجني عليه توجه إلى المقهى لتناول وجبة الإفطار، فجاء المتهم ووجه شتائم إلى المجني عليه الذي رد عليه وذلك بعد خلاف على أولوية أخذ الطعام.

وبعد ذلك جاء عدة أشخاص من ضمنهم المتهم واعتدوا على المجني عليه وقاموا بضربه وقام أحدهم بضربه على رأسه بواسطة بعصا. وقد تدخل حراس الأمن بالفندق ومنهم أحد الشهود بإبعاد المتهم ومن معه واستنجد المجني عليه بأحد الموجودين الذي قام بإسعافه وإخراجه إلى خارج الفندق. وقام شاهد آخر بإسعاف المجني عليه ثم ركب المجني عليه في السيارة وتوجه عائدًا إلى بلاده، وتبين إصابته بعاهة مستديمة تقدر بنسبة ٢٠% وفقًا لتقرير الطب الشرعي.

إلزام منسق حفلات زفاف سداد ١٧٥٠ دينارا لزوجين

أخلف وعده ولم يحجز لهما قاعة الزواج في أحد الفنادق

اتفق زوجان مع منسق حفلات زفاف لحجز قاعة في أحد الفنادق لـ١٠٠ شخص لليلة الزفاف نظير مبلغ ١٧٥٠ دينارا قاما بسدادها له، إلا أن الزوجين علما لاحقا بعد اتصالهما بالفندق بعدم قيام المنسق وشركته بحجز القاعة خلاف المتفق عليه مع الزوجين، كما أنه أخلف وعده برد هذا المبلغ، وقضت المحكمة بإلزامه برد الأموال.

وقال المحامي بندر الدوسري محامي المدعيين أن الزوجين كان قد اتفقا مع منسق حفلات الزفاف على حجز قاعة أفراح بأحد الفنادق لإتمام زواجهما، وقبل موعد الزواج اكتشفا أنه لم يقم بحجز القاعة كما اكتشفا أن شركة المنسق تم إلغاؤها إداريا، وعند التواصل معه، عرض عليهما إرجاع كامل المبلغ المستلم من قبله دفعة واحدة إلا أنه خلف وعده.

وأضاف أن ذلك تسبب في ضرر مادي للزوجين تمثل في عدم استردادهما المبالغ المدفوعة فضلا عما لحق بهما من ضرر أدبي تمثل في القلق والتوتر سيما وأن القاعة لليلة زفافهما التي طالما حلما بها وانتظراها بلهفة، وهو ما حدا بهما إلى إقامة الدعوى بغية القضاء لهما بطلباتهما سالفة البيان.

وقد حكمت المحكمة بإلزام المدعى عليه بأن يؤدي للمدعيين مبلغ ١٧٥٠ دينارا مع الفائدة التأخيرية بواقع ١٪ سنويا من تاريخ رفع الدعوى وحتى السداد التام.

وأفادت المحكمة من ضمن حيثيات حكمها انه لما كان المدعيان قد أقاما دعواهما بغية القضاء لهما بفسخ العقد المبرم بينهما وبين المدعى عليه وبإلزامه بأن يؤدي لهما مبلغ ١٧٥٠ دينارا، على أساس الإخلال بتنفيذ الالتزام بحجز قاعة أفراح لحفل الزفاف، ولما كان الثابت من الاتفاق المبرم بين الطرفين بأن موعد حفل الزفاف كان قبل الزفاف بأشهر، ولما كان المدعيان قد قررا بأنه بعد سداد كامل المبلغ على دفعتين للمدعى عليه قد تواصلا مع إدارة الفندق التي أكدت لهما عدم حجز القاعة الأمر الذي حدا بهما التواصل مع المدعى عليه.

○ المحامي بندر الدوسري.

القبض على ثلاثيني سرق ١٥٠٠ دينار من مطعم بالمنامة

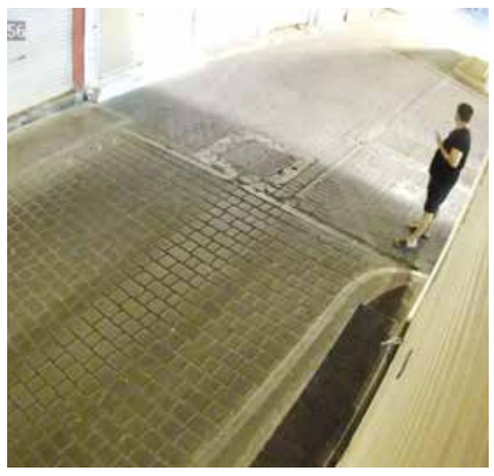

تمكنت إدارة المباحث الجنائية بالإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية من القبض على شخص (٣٤ عاما) إثر قيامه بسرقة مبلغ مالي يقدر بـ١٥٠٠ دينار بحريني من أحد المطاعم التي يعمل بها في منطقة المنامة.

وأوضحت الإدارة أنه فور تلقي بلاغ عن تعرض أحد المطاعم للسرقة، باشرت الشرطة عمليات البحث والتحري والتي أسفرت عن تحديد هوية المذكور والقبض عليه.

وأشارت الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية إلى أنه تم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة وإحالة القضية الى النيابة العامة.

المرور تقبض على سائق شاحنة قاد عكس اتجاه السير

كشفت وزارة الداخلية على منصة (X) أن الإدارة العامة للمرور وبناء على مقطع مصور متداول بوسائل التواصل الاجتماعي، أعلنت القبض على سائق شاحنة خاصة بإحدى الشركات لقيامه بتعريض سلامة مستخدمي الطريق للخطر من خلال قيادتها عكس اتجاه السير بمنطقة الرملي، حيث تم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة وحجز المركبة.

إصابة بحريني اصطدمت سيارته بالسياج الحديدي للطريق

كتب: عبدالأمير السلاطنة

تعرض بحريني لإصابات متفرقة عندما اصطدمت سيارته بالسياج الحديدي على شارع الشيخ عيسى بن سلمان ظهر أمس (الخميس).

كان بحريني يقود سيارته في الساعة الثانية من ظهر يوم أمس الخميس على شارع الشيخ عيسى بن سلمان وفجأة فقد السيطرة على عجلة القيادة واصطدم بالسياج الحديدي، نتج عن ذلك إصابته بإصابات متفرقة، تم نقله على إثرها إلى المستشفى لتلقي العلاج اللازم، وتضررت السيارة بتلفيات كبيرة.

وقد حضرت فور وقوع الحادث سيارة شرطة المرور وتم إزاحة السيارة من الشارع، وبعدها فتحت الجهات الرسمية التحقيق لمعرفة أسبابه.

إصابة بحرينية في حادث مروري بين سيارتين

أصيبت بحرينية بإصابات متفرقة في حادث مروري بين مركبتين صباح أمس (الخميس).

كانت البحرينية تقود سيارتها على شارع الشيخ سلمان في الساعة الحادية عشرة من صباح أمس واصطدمت بمركبة تسير في نفس المسار، بسبب تغيير أحد السائقين مساره بشكل مفاجئ، نتج عن ذلك إصابتها بإصابات متوسطة، وتم نقلها بواسطة الإسعاف الوطني إلى المستشفى لتلقي العلاج اللازم وتدهورت إحدى المركبتين.

وقد حضرت فور وقوع الحادث شرطة المرور وتم إزاحة السيارات من الشارع، وبعدها فتحت الجهات الرسمية التحقيق لمعرفة أسبابه.

وذكرت وزارة الداخلية على موقع التواصل الاجتماعي (X) أمس: ازدحام على شارع الشيخ سلمان بالقرب من مدينة عيسى باتجاه السهلة إثر حادث مروري بين مركبتين، والجهات المختصة باشرت إجراءاتها لتسهيل الحركة المرورية.